أردوغان في ضيافة الأسد: هل هذا ممكن؟

فرنسا - فراس عزيز ديب

الأسد صافحَ «أردوغان» بحضور روسي.. الأسد سيلتقي «أردوغان» برعاية بوتين.. صفقات.. تفاهمات وغيرها من العناوين الكثيرة في السياق ذاته تصدرت المشهد الإعلامي في الأيام الماضية، بعضهم وضع –كالعادة– تاريخاً محدداً لانتهاء «الأزمة» في سورية (نذكرهم هنا أن شهر آب انتهى منذ أيام!!)، وبعضهم الآخر وضع تواريخ محددة للقاء «أردوغان» بالأسد.

دائماً ما نقول إننا لا نمتلك المعلومات، لكننا في الوقت ذاته نمتلك القدرة على قراءة المشهد المركّب، وتحليل الوقائع وفهم ما يفكر به المعنيون قبل أن نطلق العنان لأنفسنا بإطلاق الوعود من جهة، والضرب عبر العناوين الرنانة من جهة ثانية.

قبل أيام، قال «ابن علي يلدريم»: إن تركيا ستتجه لتطبيع علاقاتها مع كل من مصر وسورية، كلام جيد، لكن من قال إن تطبيع العلاقات في السياسة الدولية هو قرار يتخذه طرف وتنتهي القطيعة؟ إن فرضية تطبيع العلاقات تحتاج إلى إرادة ورغبة متبادلة من الطرفين المعنيين وليس من طرف واحد، فهل السوريون –شعبياً ورسمياً– جاهزون لمثل هذا الأمر؟

عُرف عن القيادة السورية منذ عهد الراحل حافظ الأسد أنها لا توفر جهداً لخلق فضاء من السلام في المنطقة، جميعنا يتذكر رسالة الراحل إلى «صدام حسين» عندما اجتاح مشيخة الكويت، رغم أن العلاقات يومها كانت مقطوعة رسمياً. أما خلال ولاية الرئيس بشار الأسد الأولى، فالجميع يتذكر مقتل «رفيق الحريري» وما تبعه من «قلة أدب» ميزت كلام وتصريحات العديد من مراهقي السياسة في لبنان، مع ذلك تجاوزت القيادة السورية كل هذا الأمر لأنها اعتبرته «خلافاً سياسياً»، يمكن أن ينتهي عندما يعي هؤلاء أحجامهم مع بداية حجمهم صاغرين إلى دمشق، لكن الموضوع التركي لا يمكن النظر إليه في السياق ذاته، فما وجه الخلاف؟

ندرك تماماً أن في لعبة السياسة تتبدل العلاقات والتحالفات، وقد تتبدل الميول، لكننا ندرك أيضاً ومن التجارب العملية أنه لو كانت اللقاءات والمصافحات تحل المشكلات العالقة، لربما كان العالم من حولنا أكثر أمناً، فما الذي جناه مثلاً «ياسر عرفات» من مصافحاته الحارة للمسؤولين «الإسرائيليين»؟ كذلك الأمر فإن المصافحة واللقاءات على المستوى الأعلى تأتي تراتبياً بعد إنجاز اتفاقات وتفاهمات ما على المستوى الأدنى، التي تحدد نقاط الخلاف والمتورطين بالإساءة للعلاقة بين الجانبين، وآليات الحلول والتخلص من العوائق، فيأتي لقاء الرئيسين كتتويج لهذا المسار الذي ينتهي بالتطبيع. فهل يمكننا أن نصدق مثلاً أنه وخلال أسبوعين سيتم حل جميع المشكلات العالقة بين السوريين والأتراك؟ مع العلم أن جل الاتصالات التي تتم حالياً بين الجانبين هي نوع من الاجتماعات المرتبطة بالتنسيق الأمني، بمعزل عن الصفة الاعتبارية للشخصيات التي تقود هذه العملية، وهذا الأمر لا يمكن بأي حال من الأحوال البناء عليه لمزيد من التفاؤل بقرب التطبيع، تحديداً أن السوريين الآن يمتلكون علاقات تنسيق واتصال مع العديد من الأجهزة الأمنية تحديداً الأوروبية منها؛ فهل نقول إن لقاءً قريباً سيجمع الأسد بـ«ميركل»؟

النقطة الأهم أن هناك محاولة لاختصار المشكلة بين تركيا وسورية بالعلاقة الشخصية التي كانت تربط كلاً من الأسد و«أردوغان» وما تلاها من انقلاب «أردوغاني» على هذه العلاقة رغم ما حققته من مناخ اقتصادي وسياسي يمكننا وصفه بـ«الجيد». هذه الرؤية تقزيم للمشكلة، فما جرى ليس خلافاً بين رئيسي بلدين، يمكن حله فقط بالمصافحة أو اللقاء، ما جرى هو قرار اتخذه «أردوغان» بتدمير البشر والحجر عبر المال القطري بهدف فرض مشروعه الإخواني، أي إن الأمر مرتبط بشهداء وضحايا ومعامل ومدن سرقت ونهبت، من المسؤول عن ذلك؟ وكيف ستتعاطى قيادة «العدالة والتنمية» مع هذا الأمر؟ هل بالاعتذار، أم تقديم المسيئين للمحاكمة وتعويض الأضرار؟ علماً أنه ومن باب الواقعية فلتأت لنا قيادة «العدالة والتنمية» باسم ضحية تركية واحدة سقطت بسبب التورط السوري في الشأن التركي الداخلي لنطالب معهم بتقديم المسؤولين للمحاكمة.

أما الحديث عن تسوية، فالتسوية يجب أن تأتي سلةً متكاملة، فما نفع ادعاء «أردوغان» مثلاً إغلاق الحدود وهو يستضيف وبشكل دائم مجموعات إرهابية إن كانت سياسية أو عسكرية تعمل على ضرب الشعب السوري. المصافحة واللقاء يجب أن يأتيا كنتيجة لتبديل المواقف التركية عملياً وليس كلامياً، والتسليم بفرضية أن إعادة حلم السلطنة العثمانية بات من الأوهام، وما عدا ذلك، فإن البناء على وعود «أردوغان» بإنهاء التورط بالدماء السورية، تشبه تماماً وعود «آل سعود» بأن الديمقراطية للحجازيين قادمة لا محالة.

لكن هناك وجهة نظر تقول إن الروس يضغطون على السوريين لإتمام هذه المصالحة، لأن النجاح باستقطاب «أردوغان» في الحرب على داعش هو انتصار للدبلوماسية الروسية التي سعت إلى إخراج «أردوغان» من الحلف الذي هو فيه، وهي قادرة أن تستخدم أوراقاً ما للضغط على القيادة السورية بما فيها الامتناع عن تقديم الدعم الجوي في عدد من النقاط الساخنة التي خسرها الجيش السوري كريفي حلب وحماة. هذا الكلام يبدو ارتجالياً لأننا عندها لا يكفي أن نتحدث فقط عن الروس، لأن الإيرانيين في الوقت ذاته يهمهم أن يكون «أردوغان» جزءاً من الحل، فهل يمكننا القول إن حليفي القيادة السورية الآن تركاها في ساحات القتال وحيدة؟ إذاً هذه نقطة تسجل للقيادة السورية أنها تقاتل وحيدة. الأدق أن كل هذا الكلام لا معنى له لأن الروس ومعهم الإيرانيون يعلمون تماماً أنهم لا يمارسون سياسة كهذه مع الحليف، ولو أرادوا كذلك لفعل الروس هذا الأمر بما يتعلق بالشأن الكردي وطرح «الفيدرالية» الذي رفضته القيادة السورية شكلاً ومضموناً، أي إن حدود الضغط أو «الموانة» للروس والإيرانيين باتت معروفة، وهي حكماً خارج فرضية التورط التركي في سورية، وفرض المصالحة مع «أردوغان»، فإلى أين تتجه الأمور؟

في الإطار العام لا يُخفى عن الروس اتباعهم سياسة هادئة لقلب الأوراق هنا وهناك، بما فيها الاستدارة التركية، الذي يبدو أنها انطلقت لكنها بحاجة للكثير من الوقت وفقاً لما يقدمه نظام «أردوغان» عملياً وليس كلامياً. لكن لننظر أيضاً لما جرى في مؤتمر «غروزني» الديني الذي أثار انزعاج «آل سعود»، فالمؤتمر ليس بعيداً عما يفكر به الروس تحديداً من خلال «رمزية» مكان انعقاده، وبرعاية من حليفهم الرئيس «المحبوب» «رمضان قاديروف».

المؤتمر لم ينجح فقط بتعرية الوهابية، بل نجح باستقطاب «مشيخة الأزهر»، ويبدو أن أبعاده ستكون قريباً لافتة للنظر، تحديداً بما يتعلق بسحب الشحن الطائفي من المنطقة والتبرؤ من المنظرين له بمن فيهم السلفية والوهابية وهو أمر جيد. لكن حضور مشيخة الأزهر قد لا يعني فقط أن مصر الرسمية بدأت بالابتعاد تدريجياً عن بحر الدماء الذي يضرب المنطقة، بل وهو تبرؤ للأزهر ذات نفسه الذي تعرض للكثير من الانتقادات بمناهجه وكتبه ورفضه حتى «تكفير» الإرهابيين. هذا الأمر يبدو مترافقاً مع معلومات أمنية في العاصمة الفرنسية باريس تشير إلى توجه يتم في الخفاء وبإشراف الأجهزة الأمنية الفرنسية لمنع وصول أي من «الدعاة» أو «أئمة» الجوامع ذوي الخلفية الوهابية أو السلفية للعمل في فرنسا، قضيةٌ وصلت بعميد مسجد باريس ليعلن علناً تحميل الوهابية مسؤولية تفشي التطرف وتشويه صورة الإسلام في الغرب.

واضح من كل ما يجري أن هناك عملية «إعداد للحل»، لكننا لم نصل بعد إلى الحلول النهائية بما فيهم العلاقة بين السوريين والأتراك. ليس صحيحاً أن الجميع بات بانتظار التفاهم الروسي الأميركي وما يعنيه من فرز المعارضة المعتدلة عن الإرهابية، الفكرة باتت واضحة، أن ضغط الحل لا ينطبق فقط على القيادة الأميركية فالجميع مضغوط. الألمان بأغلبيتهم لا يؤيدون عودة ميركل للسلطة، وحظوظ هولاند بالرئاسة تبدو شبه معدومة، حتى مجلس التعاون الخليجي بعده وعديده مهدد بالتفكك بعد الاتهامات الموجهة لـ«عمان» بدعم «أنصار الله»، إذاً ماذا ينتظرنا؟

بالأمس قال بوتين: إن موسكو مستعدةٌ لإطلاق تعاون كامل النطاق مع واشنطن في أي لحظة، لكن هذا التقارب مرهون بموقف القيادة الجديدة للولايات المتحدة من مستقبل العلاقات. هذا يعني ضمناً أن كل ما يُحكى عن تفاهمات بين (كيري لافروف) لم تعد ذات قيمة، كل ما يجري الآن هو تجهيزٌ للهروب من الفوضى مع الإدارة الأميركية القادمة؛ بالطبع لا فرق بين «ترامب» و«كلينتون»، لكن إن كان الجميع يبني على فرضية أن «كلينتون» هي الرئيس القادم، فماذا لو حدثت المفاجأة؟ عندها سيبدو أن كل ما تم التحضير له الآن.. أبعدَ ما يكون عن المفاجآت.

واشنطن تبدأ استخدام «الهيمارس»

الأجواء الأميركية التركية إلى (تحسن).. أردوغان يسعى في الصين لنيل الموافقة على «الآمنة» وقواته تجتاح الحدود عند الراعي

الوطن – وكالات

مع عودة تركيا للانضواء تحت إستراتيجية «التحالف الدولي» ضد تنظيم داعش، بدأت الولايات المتحدة استخدام نظام «هيمارس» المتنقل في المعارك الدائرة ضد عناصر التنظيم بريف حلب الشمالي، والتي تستهدف تطهير ما تبقى من الحدود السورية التركية من هؤلاء الدواعش.

وقسمت أنقرة أهدافها إلى ثلاثة، رضيت أن تصل إليهم بالتدريج. الأول القضاء على تنظيم داعش في الشريط الحدودي الواصل بين بلدتي جرابلس والراعي. وهو هدف تؤيده واشنطن بكل قوة. والثاني إخراج عناصر «وحدات حماية الشعب» وحلفائها في «قوات سورية الديمقراطية» من مدينة منبج وتأمين انسحابهم إلى شرقي نهر الفرات، في حين تؤيد واشنطن انسحاب عناصر الوحدات فقط من منطقة غرب الفرات. وآخر هذه الأهداف معاملة المجتمع الدولي لـ«الوحدات» كمنظمة إرهابية، وهو ما ترفضه واشنطن وتصر على أن تكون «حماية الشعب» رأس حربة «التحالف الدولي» ضد داعش في سورية، على الأقل.

ومع وصول الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى الصين من أجل المشاركة في قمة مجموعة دول العشرين، عازماً على الحصول على موافقة القوى العظمى على إقامة منطقة آمنة شمال سورية، اخترقت الدبابات التركية الحدود السورية عند بلدة الراعي الواقعة تحت سيطرة المسلحين المدعومين من أنقرة، والذين يقاتلون تنظيم داعش في المنطقة.

وتقع المنطقة على بعد نحو ٥٥ كيلومتراً جنوب غربي جرابلس التي بدأت فيها مليشيات مسلحة مدعومة من تركيا الأسبوع الماضي عملية «درع الفرات» أول توغل تركي كبير في شمال سورية منذ بداية الحرب قبل أكثر من خمس سنوات.

وقال مبعوث الرئيس الأميركي إلى «التحالف الدولي» المناهض لداعش بريت ماكغورك في تغريدات على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» «قصفت القوات الأميركية أهدافاً لداعش على مقربة من الحدود مع تركيا، الليلة الماضية (ليل أول من أمس) باستخدام نظام هيمارس الذي تم نشره حديثاً»، في إشارة إلى نظام راجمات صاروخية بعيدة المدى محمول على مركبات متنقلة، اتفقت أنقرة وواشنطن على نشره على الحدود السورية التركية في نيسان الماضي.

وأوحت هاتان الخطوتان بوجود تهدئة أميركية تركية بخصوص معضلة منبج التي تصاعدت الأسبوع الماضي وأدت إلى معارك بين تركيا والميليشيات التي تدعمها و«قوات سورية الديمقراطية» والتي رفضت الانسحاب من المدينة. وأدت المعارك إلى غضب في واشنطن وبرلين وباريس وموسكو وطهران.

وأعلن نائب رئيس الوزراء التركي نعمان قورتولموش من مدينة شيكاغو الأميركية أن بلاده تريد من الولايات المتحدة زيادة الضغط على «وحدات حماية الشعب» ذات الأغلبية الكردية والتابعة لـ«حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي في سورية، ليعودوا إلى شرق نهر الفرات. وتصنف أنقرة كلاً من الحزب والوحدات على لوائحها للتنظيمات الإرهابية، وتعتبرهما امتداداً سورياً لـ«حزب العمال الكردستاني» المحظور في تركيا. وفي مقابلة مع وكالة «رويترز» قال قورتولموش أيضاً: إن على واشنطن مسؤولية للعمل مع تركيا حليفتها في حلف شمال الأطلسي لمواجهة «كل التهديدات الإرهابية المختلفة» في إشارة إلى الاختلافات الشديدة بين البلدين بشأن سياساتهما حيال سورية.

وعشية انطلاق قمة العشرين في مدينة هانغشو الصينية، دعا الرئيس التركي نظراءه قادة المجموعة العشرين لاتخاذ موقف مبدئي من الإرهاب بكل أشكاله وعدم التمييز بينها، في إشارة مباشرة إلى واشنطن وموقفها من «وحدات حماية الشعب».

ونهاية الأسبوع الماضي، كشف الرئيس التركي عن هدفه من وراء عملية «درع الفرات»، والمتمثل في إقامة «منطقة آمنة» شمالي سورية، لكنه بين أن تركيا «تنتظر موافقة دول عظمى».

وقبل أن يطلع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون على سير عملية «درع الفرات»، التي انطلقت الأسبوع الماضي، وعد أردوغان أمس الرئيس الصيني تشي جيبنغ ألا تكون تركيا محط أعمال تضر بأمن الصين. وربط الرئيس الصيني تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين بـ«تحقيق نتائج أكثر واقعية في التعاون في مجال مكافحة الإرهاب».

ورعت أجهزة المخابرات التركية نمو «الحزب الإسلامي التركستاني» في سورية والذي ينحدر معظم عناصره من إقليم شينغيانغ شرقي الصين. واستوطنت مئات العائلات من هذا الإقليم، والتي عبرت الأراضي التركية إلى سورية، عدداً من القرى في محافظة إدلب بعد تهجير سكانها الأصليين.

في الغضون، التقى وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو نظيره الأميركي جون كيري، حيث تناولا آخر التطورات في المنطقة ولاسيما الأوضاع في سورية.

ونقلت وكالة «الأناضول» التركية للأنباء عن مصادر دبلوماسية أن اللقاء الذي استمر ساعة تقريباً، ناقش التطورات في مدينتي جرابلس ومنبج شمالي حلب، إضافة إلى مكافحة تنظيم داعش. ووطأ الوزيران للقاء الذي سيجمع الرئيس الأميركي باراك أوباما بنظيره التركي، على هامش قمة العشرين.

وكان أوباما قد مهد لهذا اللقاء بمغازلة تركيا، حيث أكد أن علاقات بلاده الأمنية مع تركيا لم تتزعزع نتيجة محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا منتصف تموز الماضي، مبيناً أن هذه الدولة «لا تزال حليفا قوياً في حلف شمال الأطلسي»، وأن العلاقات الوثيقة بين الدولتين ما زالت مستمرة وخاصة ما يخص مكافحة المنظمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم داعش الإرهابي.

واعتبر أن تركيا تعرضت لزلزال على الصعيدين المدني والسياسي خلال محاولة الانقلاب الفاشلة، مبيناً أنها استطاعت التغلب على هذه المحاولة بوحدة شعبها. وأشار إلى أن تركيا تعيد هيكلة بنيتها الداخلية وأنّ كيفية إعادة هذه الهيكلية تستحوذ على أهمية بالغة.

من لقاء وزيري الخارجية التركي والأميركي في مدينة هانغشو في مقاطعة تشجيانغ بشرق الصين (رويترز)

تطبيع علاقات تركيا مع سورية ومصر

واصلت أنقرة انعطافتها حيال سورية، إذ أكد رئيس الوزراء التركي بنعلي يلدريم أن بلاده تهدف إلى تطبيع علاقاتها مع مصر وإصلاح علاقاتها بسورية في المستقبل، في تكرار لمواقف سبق أن أعلن عنها في حزيران وتموز الماضيين. وقال يلدريم أول من أمس: «إن شاء الله سيكون هناك تطبيع مع مصر وسورية. بدأت تركيا محاولة جادة لتطبيع العلاقات مع مصر وسورية».

تركيا تفرمل مع «قوات سورية الديمقراطية» في انتظار مشاورات «العشرين»

حلب – الوطن

قال مصدر ميداني في «وحدات حماية الشعب»، ذات الأغلبية الكردية التي تشكل عماد «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) المدعومة أميركياً، إن الجيش التركي والميليشيات السورية الموالية له «فرملت» تحركاتها في ريف جرابلس الجنوبي شمال حلب باتجاه مدينة منبج التي تسيطر عليها القوات خلال اليومين الماضيين في انتظار ما ستؤول إليه «دردشات» الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مع القادة المشاركين في قمة العشرين اليوم وغدا في مدينة هانجو الصينية وبخاصة باراك أوباما وفلاديمير بوتين. وقال المصدر الميداني في «وحدات حماية الشعب» لـ«الوطن»: إن لدى «قسد» قناعة بأن تركيا لن تغير مواقفها العسكرية من خلال عملية «درع الفرات» في ريف حلب الشمالي للسيطرة على شريط حدودها الجنوبي داخل سورية والتمدد باتجاه الداخل نحو منبج راهناً. وعفرين لاحقاً، ويشير إلى ذلك مغادرة أعداد كبيرة من الميليشيات المسلحة المشاركة في «درع الفرات» من جرابلس نحو أقصى ريفها الجنوبي المتاخم لمنبج على الرغم من إعلان «الديمقراطية» نيتها الاستجابة للمطلب الأميركي بالانسحاب منها وإخلاء مناطق غرب الفرات.

وأضاف المصدر: «لا نعتقد أن لدى الميليشيات المسلحة، التي تقدمت في ريفي جرابلس الجنوبي والجنوبي الشرقي الأسبوع الفائت، قدرة على الاحتفاظ بمنبج في حال تمركزهم فيها ضد هجمات تنظيم داعش، وتساورنا الشكوك بأن قوات من الجيش التركي ستحتل المدينة السورية في إطار مساع ومطامح للهيمنة على ريف حلب الشمالي وإقامة منطقة عازلة ما زالت ترفضها القوى الكبرى».

ورفض مصدر آخر في «قسد» لـ«الوطن» ما أشيع عن انشقاق ميليشيا «لواء أحرار الرقة» عنها بدليل نفي المكتب الإعلامي له صحة النبأ على حين هناك مفاوضات لحل الخلاف الناشب مع ميليشيا «لواء التحرير»، وهما لواءان من العرب السوريين يقاتلان داعش إلى جانب «حماية الشعب» بالإضافة إلى مقاتلين من بقايا ميليشيا «حركة حزم» وميليشيا «جبهة ثوار سورية» اللتين قضى عليهما التنظيم في إدلب.

إيران تجدد تأكيد دعمها لسورية في محاربة الإرهاب

وكالات

أكد المساعد الخاص لرئيس مجلس الشورى الإيراني للشؤون الدولية حسين أمير عبد اللهيان أن إيران ستواصل دعمها للشعب والحكومة السورية حتى هزيمة الإرهابيين بشكل كامل، على حين جدد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية بهرام قاسمي دعوته إلى النظام السعودي لإيقاف دعمه للتنظيمات الإرهابية في سورية.

ونوه عبد اللهيان في تصريح له أمس، وفق ما نقلت وكالة «سانا» للأنباء، بالإنجازات التي يحققها الجيش العربي السوري في مواجهة التنظيمات الإرهابية في مختلف المناطق معرباً عن تهنئته للشعب السوري بهذه الانتصارات.

وأكد عبد اللهيان في وقت سابق في حوار مع وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء أن إيران وبالتعاون مع روسيا مستمرة في تقديم الدعم للدولة السورية ومكافحة الإرهاب وإيجاد تكتيكات لحل الأزمة في سورية سياسياً. من جانبه قال قاسمي في تصريح له: إن «على النظام السعودي تغيير توجهه الخاطئ وغير البناء في المنطقة والعالم والتوقف عن دعم المجموعات الإرهابية ووقف هجماته العسكرية على النساء والأطفال العزل في اليمن». وأشار إلى ضرورة قيام دول المنطقة ببذل المساعي عبر اتخاذ توجه إيجابي وخطوات عملية وبناءة في سبيل عودة الأمن والاستقرار والحيلولة من دون قتل أناس أبرياء أكثر. وكان أمين مجمع تشخيص مصلحة النظام في إيران محسن رضائي دعا في حزيران الماضي النظام السعودي إلى التوقف عن دعم الإرهاب في المنطقة وقتل الأطفال والأبرياء في اليمن وسورية والعراق.

ولفت قاسمي إلى أن استتباب الأمن في المنطقة واجتثاث جذور الإرهاب والحفاظ على وحدة أراضي الدول ووحدة العالم الإسلامي والسلام والاستقرار والحيلولة دون تهديد الأعداء المشتركين للعالم الإسلامي تقع على رأس الأولويات لإيران قبل كل شيء ومن الأفضل للسعودية إعادة النظر في تصرفاتها في المنطقة وإحلال التعقل مكان التوهم.

أكدت أن أموراً لم تعالج منذ تأسيس الدولة يجب معالجتها

«البناء الوطني» تطلق مشروع «منصات الحوار السورية» من السويداء

سامر ضاحي

أكد رئيس «حركة البناء الوطني» أنس جودة أن حل الأزمة في سورية ليس سياسياً فقط، بل «يجب أن نعود إلى جذور القضية» ومعالجة «الأمور التي لم يعالجها السوريين منذ تأسيس الدولة السورية» والتي ظهرت مع «انفجار الأزمة».

وفي اتصال مع «الوطن» عقب اختتام مشروع حركة البناء الذي حمل اسم «منصات الحوار السورية»، في محافظة السويداء قال جودة: «إن واقع سورية بحاجة لمبادرة كهذه منذ زمن وليس من الآن». وكانت «البناء الوطني»، أطلقت المشروع في مدينة السويداء الجمعة بحضور عدد من القيادات السياسية والاجتماعية في المحافظة ومن خارجها، «لوضع منهجية جديدة في العمل السياسي والاجتماعي ليكون قائماً على الخطط والبرامج وتجميع السوريين على أساس المواقف منها، وتحفيزهم للمشاركة في صياغة مستقبلهم»، حسبما أوضحت الحركة على صفحتها في «فيسبوك».

وأوضحت الحركة، أن المشروع بحث على مدى يومين في أربعة محاور رئيسية هي: «الثقافة والهوية والانتماء، وشكل الدولة والحكم، والحوكمة، والمصالحة الوطنية وبناء السلام».

وبينما ذكرت الحركة، أن الهدف «بحث الخيارات الإستراتيجية للسوريين في بناء وطنهم ودولتهم»، قال جودة: «نحن بحاجة لأي مبادرة أو عمل لوضع برنامج متكامل للحل، ونحن لا نرى الحل من جانب الحل السياسي فقط، «جنيفي» كما أسميه، وتصورنا لهذا الموضوع في سورية أنه يجب أن نعود إلى جذور القضية السورية وبحثها بشكل متكامل من الهوية والانتماء وشكل الحكم وإحياء القدرات وحتى الأمور التي لم يعالجها السوريون منذ تأسيس الدولة السورية». وأضاف «نرى أن هذه الأمور تفاعلت ضمن المجتمع وظهرت مع انفجار الأزمة».

وحول عبارة «منهجية جديدة»، التي وردت في بيان حركته، أوضح جودة أي «أن تكون السياسة قائمة على أساس المصالح، فاليوم المنهجية التي فرضت علينا كسوريين جميعاً، حيث كان العمل السياسي «موال ومعارض»، لكن العمل السياسي اليوم قائم على المصالح والتطلعات المشروعة فالسوري اليوم الذي يقول أنا برنامجي ورؤيتي هي جدلاً موضوع اللامركزية الإدارية فهو يتوافق مع مجموعة من السوريين حول موضوع المركزية الإدارية قد يكون فيها موالياً وقد يكون فيها معارضاً».

وأضاف: «بمعنى أن تكون السياسة قائمة على أساس البرامج وليس على أساس الاصطفافات التي هي غير صحيحة أو على أساس اصطفافات طائفية مثلاً أو عرقية أو اصطفافات «موال ومعارض» والتي هي نتيجة الأزمة، فالمنهجية هي على أساس البرنامج».

وعن تسمية المشروع بـ«منصات الحوار» بيَّن جودة، أن الفكرة هي إيجاد مساحات حوار تتحدث بمواضيع مختلفة «واليوم نطرح التصور العام وفي الجولات المقبلة ستكون هناك منصات أو طاولات تخصصية أكثر، طاولة تتحدث عن الاقتصاد، طاولة تتحدث عن الثقافة والهوية، طاولة تتحدث عن اللامركزية الإدارية، وذلك وفق مخرجات نسميها الخيارات الإستراتيجية للسوريين، والمفروض أن ننتقل بهذه الجولة إلى الجولة المقبلة التي من المفروض أن تكون تفصيلية أكثر».

وحول المشتركين في المشروع، قال جودة: «نحاول إشراك سوريين في مناطق ثانية لكن ظروفهم تمنعهم من المشاركة، ونحن نعمل كميسرين أو كإدارة عمل ويشارك معنا موالون ومعارضون، ولكن المهم أنهم قياديون مجتمعيون وقسمناهم إما قيادي اجتماعي أو خبير اجتماعي أو ناشط».

وتابع: «نحاول جمع الخبرة مع النشاط المدني، لا نعمل فقط على خطة التكنوقراط حيث يضعون أوراقاً ولا يستطيعون تنفيذها ولا فقط مع ناشطين أو سياسيين كانوا في الفترة الماضية ورغم وجود قدرة على الحركة يمكن أن تعوزهم بعض الخبرة، فالفكرة هي جمع الخبير مع الناشط».

وكشف جودة أنه سيكون هناك «مجلس أمناء من غير القادرين على الاجتماع معهم كل الوقت سواء في الداخل أو الخارج، من شخصيات فكرية لها حضورها في المجتمع ولها رأيها سنشاورها كل فترة في العمل حتى نشرك أكبر شريحة واسعة من السوريين».

ومن أبرز المشاركين في المشروع كان عضو مجلس الشعب اسكندر حداد وعضو تيار «قمح» المعارض صالح النبواني.

من جلسات مشروع «منصات الحوار السورية» التي أطلقتها حركة البناء الوطني في محافظة السويداء